تحليل العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (دراسة في بلدان عربية مختارة)

أ. م. د. حسن كريم حمزة
جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يعد مؤشر الحرية الاقتصادية من بين أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على حجم ونوعية النمو الاقتصادي ، لذا عمدت العديد من المؤسسات والمنظمات على صياغة مجموعة من المعايير من شأنها ان توفر العديد من المعلومات و البيانات للقائمين على السياسات الاقتصادية وغيرهم للاستفادة منها ، من بينها مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يتكون من عشرة عناصر اساسية يتفرع منها (42) متغيراً ، وجاء البحث لدراسة العلاقة واختبارها بين متغير الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لثلاث دول عربية (مصر – الامارات – العراق) ، وبعد التعرف على الاطار النظري للمتغيرين تم تحليل بيانات المؤشر والتعرف على درجة وترتيب الدول الثلاث وتصنيفها وفق ما تصدره المنظمات الدولية والاقليمية ، ثم استخدام البرنامج الاحصائي (Eviews) لتحليل وتقدير اثر متغيرات الحرية الاقتصادية ممثله بالدرجة النهائية والترتيب والتصنيف كمتوسط للمتغيرات العشر الرئيسة، على المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي ، ثم استخدام تحليل البيانات المدمجة (Pooling data) في تلك البلدان مع اعطاء المتغيرات الوهمية دوراً في تحديد الخصوصية الدولية في التحليل، وعليها تم اختبار استقراريه المتغيرات والتكامل المشترك للتأكد من معنوية المعلمات للنموذج ، واتضح بعد التحليل الى تطابق تقدير معادلة النموذج الخاصة بدولة الامارات مع النظرية الاقتصادية التي توضح هناك علاقة طردية بين مؤشر الحرية الاقتصادية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، في حين تنعدم العلاقة في مصر والعراق .

Abstract

The Index of Economic Freedom, one of the most important economic indicators, which affect the size and quality of economic growth,

So the many institutions and organizations in the drafting of a set of standards, that will provide a lot of information and data for workers on economic policies to take advantage of them Including the Index of Economic Freedom, which consists of ten a fundamental elements of the branches off of which (42) is variable, and was to study the relationship between economic freedom and chosen variable and economic growth of the three Arab countries (Egypt - United Arab Emirates - Iraq) After identify the theoretical Framework variables and the index data analysis and identification, has been used statistical program (Evievs) to analyze and assess the impact of economic freedom variables on the dependent variable rate of economic growth, then use the built-in data analysis (Pooling data) in those countries giving dummy variables a role in determining the international privacy in the analysis, Was chosen stability of variables and cointegration to make sure a significant parameters of the model, and it turned out after the analysis to correspond estimate for the study the UAE with the economic theory that explains there a direct correlation between economic freedom cursor and the rate of GDP growth model equation while non-existent relationship in Egypt and Iraq.

المقدمة

يعد مؤشر الحرية الاقتصادية ومتغيراته الاساسية المدى الذي يُمكن الشركات والافراد والمستثمرين والمستهلكين مزاولة ومواصلة الفعاليات الاقتصادية وغيرها دون تدخل الحكومة وتجعلهم يتحملون مسؤولياتهم واتخاذ قراراتهم بأنفسهم في مجالاتهم المتنوعة ، والتي تصب في النهاية في الصالح العام وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، والحرية الاقتصادية تؤدي الى ترسيخ الاقتصاد الحر وتدعم تكافؤ الفرص وتقاوم الفساد ، وهي الدواء الشافي لتحقيق الاستقرار والتطور ، وكل ذلك اظهرته الدراسات البحثية للعلاقة الايجابية بين الحرية الاقتصادية وتعزيز النمو وخلق فرص العمل ومحاربه الفقر والفساد .

الاقتصادات العربية واغلبها يعاني الكثير من المشاكل من المحسوبية والعبء التنظيمي الثقيل والاعانات الضخمة والفساد الاداري وعدم المساواة في توزيع مكاسب الدخل سواء على المستوى الاجتماعي او الجغرافي ، اضافة الى النظام التعليمي غير المنتج والبطالة المستشريه بين الشباب العربي، وأغلب برامج الاصلاح يشوبها الكثير ولم تؤدي الى زرع مبادرات حقيقية لتنفيذ مشروعات تؤدي الى النمو. جاء البحث ليتناول موضوع مهم لدراسة العلاقة بين متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في ثلاث دول عربية هي العراق ومصر والامارات وللوصول الى اشكالية البحث وحقيقة لتنفيذ مشروعات تؤدي الى النمو . جاء البحث ليتناول موضوع مهم لدراسة العلاقة بين متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في ثلاث دول عربية هي العراق ومصر والامارات للوصول الى اشكالية البحث وحقيقة العلاقة بين المتغيرين في الدول الثلاث، قسم البحث الى مبحثين تضمن المبحث الاول الإطار النظري للنمو الاقتصادي والحرية الاقتصادية في حين خصص الثاني لتحليل واقع متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول الثلاث للتعرف على درجتها وترتيبها وتصنيفها وتناول التحليل الكمي أيضاً لأثر متغيرات الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي .

المنهجية العلمية للبحث

أولاً- مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث (ان غالبية الدول العربية بحاجة ماسه الى مزيد من الجهود لتحسين متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية لتنعكس بالإيجاب على معدل نمو الناتج فيها) .

ثانياً- اهداف البحث

1- التعرف على الاطار النظري للنمو الاقتصادي ومؤشر الحرية الاقتصادية .

2- ايجاد علاقة كمية بين متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وتحديد اتجاهها وطبيعتها .

ثالثا- فرضية البحث

يفترض البحث وجود علاقة طردية بين درجة وترتيب وتصنيف الدول باعتبارها متوسط لمتغيرات الحرية الاقتصادية ومعدل التغير السنوي في الناتج المحلي الاجمالي للأمارات ومصر والعراق .

رابعاً-منهجية البحث

لما كان البحث محاوله لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات مؤشر الحرية الاقتصادية ومعدل النمو الاقتصادي وبيان اتجاهها ، استخدم الباحث المنهج الوصفي مع التعبير عن طبيعة العلاقة بين متغيرات البحث بالأسلوب الكمي.

خامساً- مصادر البيانات

تم الحصول على اغلب البيانات عن مؤشر الحرية الاقتصادية من مؤسسة (هيرتاج) باعتبارها الجهة المختصة لذلك بالنسبة لمصر والامارات ، ومن مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان التي تصدر مؤشر الحرية الاقتصادية للعالم العربي بالتعاون مع معهد (فريزر) لعدم تقيميه في المؤشر العالمي الذي تصدره المؤسسة الاولى . اما ما يخص بيانات النمو الاقتصادي فتم استقاءها من صندوق النقد العربي للدول الثلاث.

المبحث الاول – الاطار النظري للنمو الاقتصادي والحرية الاقتصادية

المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي وأهميته وعناصره

اولاً: مفهوم النمو الاقتصادي : تناولت الادبيات الاقتصادية العديد من المفاهيم لمصطلح النمو الاقتصادي ، فضلاً عن المنظمات العالمية ولإقليمية المتخصصة بالشأن التنموي نورد منها :

* النمو الاقتصادي Economics Development هو مقدار الزيادة بالناتج او الدخل الحقيقي في بلد ما خلال فترة زمنية معينة[1].

* يعرف النمو بأنه عملية التوسع في الانتاج خلال فترة زمنية معينه مقارنه بفتره سابقه لها في الاجلين القصير والمتوسط المدى[2].

* انه مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الانتاج في المدى الزمني الطويل ، وهو محصله للتوسع الاقتصادي الذي يعني الزيادة الظرفية للإنتاج والتي تصاحبها زيادة GDP الحقيقي بين فترتين وكذلك ارتفاع معدل الدخل الحقيقي للفرد ، كما يمكن ان يكون النمو ملازماً للتطور الاقتصادي اذا كان معدل نمو GDP أعلى من معدل النمو السكاني وبالعكس [3].

* جميع الوسائل التي تساعد وتضمن تحقيق معدلات مرتفعة من الدخل للأفراد والمؤسسات ومن خلال الاعتماد على التأثير الاقتصادي للطلب والعرض في السوق المحلي مما يؤدي الى زيادة انتاج السلع والخدمات بالاعتماد على الموارد الاقتصادية المرتبطة بعملية تكوين راس المال والعمل والتكنولوجيا [4].

ومن خلال ما طرح من مفاهيم لابد من طرح النقاط التالية :

1 – النمو لا يعني فقط زيادة GDP بل لابد ان يتبع ذلك زيادة في الدخل الحقيقي للفرد ، وان يكون معدل نمو GDP أعلى من معدل نمو السكان، ولكي يكون النمو حقيقي لابد أن تكون محصلة المعادلة الاتية بالموجب : معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو GDP – معدل النمو السكاني

2– ان زيادة دخل الفرد يجب ان تكون حقيقيه وليست نقديه ومن خلال استبعاد اثر التضخم ، بمعنى ان نأخذ الفرق بين الناتج الحقيقي والمحسوب بالأسعار الثابتة والناتج الجاري المحسوب بأسعار السوق الذي يحتوي على تغيرات قيمة النقود ، وعليه معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي – معدل التضخم.

3- بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني لاسيما في البلدان النامية وبدرجة تقارب معدلات نمو الناتج اصبح من الضروري استخدام مؤشرات متوسط نصيب الفرد ، حيث توضح لنا علاقة معدل النمو الاقتصادي بمعدلات نمو السكان ، ومنها معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي او القومي وكذلك معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي.

4- بالنظر الى وجود شكوك حول دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات فكان لابد من استخدام مقاييس اخرى تعبر عن النمو الاقتصادي مثل نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية وغيرها .

ويذكر ان مصطلح النمو الاقتصادي ظهر كمصطلح مرادف للتنمية لاسيما عند غير المختصين في الشأن التنموي ، والحقيقية غير ذلك وهناك فرق واضح بينهما ، فكما اشرنا يشير الاول الى التغير النسبي في GDP ونصيب الفرد منه ، اما التنمية فهي مصطلح مركب يتضمن ابعاداً نوعيه تمتد الى ما وراء النمو ، والتغير النوعي يضم تغيرات هيكليه في البناء الاقتصادي للدولة وينعكس على كافة المجالات السياسية ولاقتصادية والاجتماعية .....الخ ، وعموماً يطرح سؤال مفاده هل حدوث النمو في دولة ما يرتبط بتغيرات نوعية تنموية ام لا ؟ والجواب مشتقا من دراسات متخصصين وعبر التاريخ ولتجارب تنموية مختلفة في العالم المتقدم والنامي والتي خلاصتها هناك انفصال وعدم الارتباط بين المفهومين ولأسباب كثيرة يعود منها الى ان النمو هو زيادة كمية في معدل دخل الفرد ولا يرتبط بتغيرات هيكلية اجتماعية او اقتصادية ومعكوس النمو هو الركود . بينما التنمية ظاهرة مركبة مقورنه بتغيرات في الهياكل كافة ، فمثلاً قد يحصل نمو لكن لم يصاحبه توزيع عادل للدخل او يصاحبه عدم مشاركة في اتخاذ القرارات وكبح الحريات وغيرها [5].

ثانياً: فوائد النمو الاقتصادي :

للنمو عدة فوائد ندرج منها:

1- يساهم في زيادة عرض السلع والخدمات امام افراد الدولة .

2- يساعد على القضاء على مشكلة الفقر ويحسن المستوى الصحي والتعليمي للسكان .

3- له دوره في خفض نسبة العجز المالي في موازنة الدولة .

4- يدعم ويساند ميزان مدفوعات الدولة من خلال الحساب الجاري .

5- له أهميته الواضحة في توفير فرص العمل وتخفيض البطالة .

6 - تحسين الرفاهية للمجتمع ومن خلال زيادة الانتاج ورفع الاجور والارباح والدخول ونصيب الفرد منها ، فالنمو شرط ضروري ولكنه غير كاف لتحسين الرفاهية ، ولابد من توافر شرط اخر هو عدالة توزيع الزيادة في النمو والتي ترتبط بالنظام السياسي ولاقتصادي للبلد .

ثالثاً : متطلبات النمو الاقتصادي :

ان احداث زيادات مستمرة ومستدامة في انتاج الثروات ، يحتاج الى الاستثمار اولاً ولاسيما في راس المال البشري والمادي والذان يؤثران بشكل ايجابي على تنمية القوى العاملة وانتاجية العمل وعلى نسبة القوى العاملة الفاعلة اقتصادياً . كما ان الحصول على التكنولوجياً وكل ما هو جديد وهذا لا يأتي من فراغ وانما من خلال الانفاق المستمر على البحث والتطوير والتكنولوجيا تعني استخدام اساليب تقنيه حديثه من خلال

الابتكار والاختراع . واخيراً فكفاءه النظام ومؤسساته لها دورها على النمو ومن خلال نقل الموارد الى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الامثل للإنتاج [6].

وعليه يمكن حصر متطلبات النمو بالاتي : – [7]

1– توفير الوسائل التقنية المناسبة لدعم الإنتاجية المحلية

2– التدريب والتأهيل للأيدي العاملة والموظفين والمديرين وفي مختلف المجالات والتخصصات.

3– اشاعة ونشر الوعي الاقتصادي لدى الافراد والقطاع العائلي لتعزيز فهم ثقافة الاستهلاك والاستثمار والادخار .

4– الدعم المالي لتفيد الخطط الاقتصادية وهذا لا يأتي الا من قطاع مصرفي متطور يساعد النمو الاقتصادي .

5 – الاستقرار السياسي والاقتصادي وهذا مهم لمساندة النمو المستدام

رابعاً :عناصر النمو الاقتصادي :

اكدت كل الادبيات الاقتصادية على ثلاثة عناصر مهمه لابد من وجودها لتحقيق النمو الاقتصادي هي:–

1– تراكم راس المال : وهذا يتطلب الاستثمار المحلي ولأجنبي وبأشكاله المختلفة بما فيها الاستثمار في راس المال البشري ، كما يعد الادخار العنصر الامثل كونه الممول الرئيسي لمجالات الاستثمار .

2– عنصر العمل : ونعني به نمو قوة العمل كمياً ونوعياً ، فالزيادة السكانية قد تحفز الانتاج وتزيد من حجم السوق والطلب الكلي الاستهلاكي المحفز للاستثمار ، وعلى العكس فقد يكون أثر الزيادة سلبي على النمو في حالة عدم كفاية الدخل الذي يشغل الزيادة السكانية .

3 – التكنولوجيا : وتعني الاستجابة والتكييف مع التقنيات الحديثة والاستفادة من نتاجات البحث العلمي في تطوير اساليب ووسائل اداء العلميات الانتاجية والتي تتضمن كافة النشاطات والاكثر جدوى للاقتصاد والمجتمع ، التكنولوجيا تمثل حزمه من العناصر منها براءات الاختراع والعلاقات التجارية والمهارات التي تتصل بالعنصر البشري والمعرفة المتجسدة في الاشياء المادية [8].

خامساً : نظريات النمو الاقتصادي :

شهدت نظرية النمو الاقتصادي وعلى أيدي مجموعة من الاقتصادين البارعين تطوراً متسلسلاً عبر الزمن ، فكان اصحاب المدرسة الكلاسيكية السباقين في ذلك أمثال (ادم سميث ، ريكاردو ، مالتس وغيرهم) والتي ركزت على عنصري العمل وتراكم راس المال وتناولها ايضاً لأهيمه التكنولوجيا لأحداث النمو وعلى الرغم من انها لم تعطي تفسيراً واضحاً لكيفية الوصول الى التكنولوجيا وحدوثها واعدتها عاملاً خارجياً ،عليه كانت النظريات الكلاسيكية للنمو هي حجر الاساس لانطلاق نظريات اخرى استخدمت فيها الاساليب الرياضية عام 1928من قبل (Young) عام 1943 من قبل(Shumpeter) وكذلك من قبل (Haroud) عام 1939 (Domar) عام 1947 وبسبب الانتقادات الموجهة لتلك النظريات ظهرت نماذج اكثر حداثة لاسيما نموذج Solow . R عام 1956 تناول فيه مسببات الاختلاف في درجة الغنى والفقر بين البلدان .

لقد ساهمت جميع النظريات السابقة في بلورت وتطور الاطار الاساسي لنظرية النمو الاقتصادي ، ثم جاءت افكار طورت النظريات السابقة . ابتداء من ثمانينات القرن العشرين الماضي وسميت بنظريات (النمو الداخلي) والتي تجد ان التكنولوجيا اداة مهمة تحول بها الموارد الى انتاج ، والتكنولوجيا ماهي الاحزمة من المتغيرات الابداعية والاختراعات التي تنعكس على النمو الاقتصادي وهذه المتغيرات تنطوي تحت تسمية (اقتصاد المعرفة) ، كان في مقدمة الدراسات دراسة الاقتصادي (Romer)عام 1986 ونموذجه عام 1990 ، فضلا عن مساهمة (Lucas)) عام 1988 ثم ((Baro و Robilo)) وغيرهم . وقدر تعلق الامر بالبحث ولصغر المساحة سنركز على نموذج (Romer) ومحاولته الاجابة على سؤال اساسي وهو ماهي العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي ؟ والنموذج هو مشتق من دالة (Douglas – Gob) ويأخذ المعادلة الاتيه

$$\mathbf{y_{it} = (k_{it})^{1-B}(A_t L_{it})^{B}}$$

حيث ان : $\mathbf{y_{it}}$= ناتج المشروع في الفترة t

$\mathbf{k_{it}}$= راس المال

$\mathbf{L_{it}}$= كمية العمل

$\mathbf{A_t}$= المعرفة الفنيه او التكنولوجية(راس المال البشري) لكل المؤسسات المرتبطة براس المال الاجمالي :$\sum \mathbf{Ki}$ الذي يتراكم داخلياً كتابع لراس المال ليصبح المردود مرتفعاً .

وقد افترض Romer ان العلاقة طردية بين A_t . K_t بمعنى $A_t=F(K_t)$

وان At تتزايد بزيادة Kt . ومنظمات الاعمال تعتمد الى تراكم المعرفة عن طريق زيادة عمليات الاستثمار بمختلف انواعها والتي تنعكس على مراكمة المعرفة التي جاء بها (K.J.Arrow) عام 1962 عن طريق التعلم بالممارسة باعتبار ان المنظمة تستفيد من التعلم المتحقق في منظمات اخرى كاستفادتها من التعليم الداخلي الحاصل فيها وعندما تصبح مراكمة المعرفة مثل السلعة التي تستفيد منها باقي المنشاءات في الاقتصاد ؟

وقام رومر بتطوير نموذجه السابق عام 1990 والذي اعتبر التقدم التكنولوجي فيه عنصر داخلي يتمثل بالأفكار الحديثة من قبل المخترعين واصحاب المواهب ، ومن ثم اعتبر المعرفة سلعه غير تنافسية ، وعنده المعرفة تتراكم من خلال الابداع والافكار والاختراع الجديد الناتج عن البحث عن الربح من خلال ذلك وبين ان تلك المعارف تزيد قوة السوق وهي مصدر للثروة وكما هي الشكل الاتي :

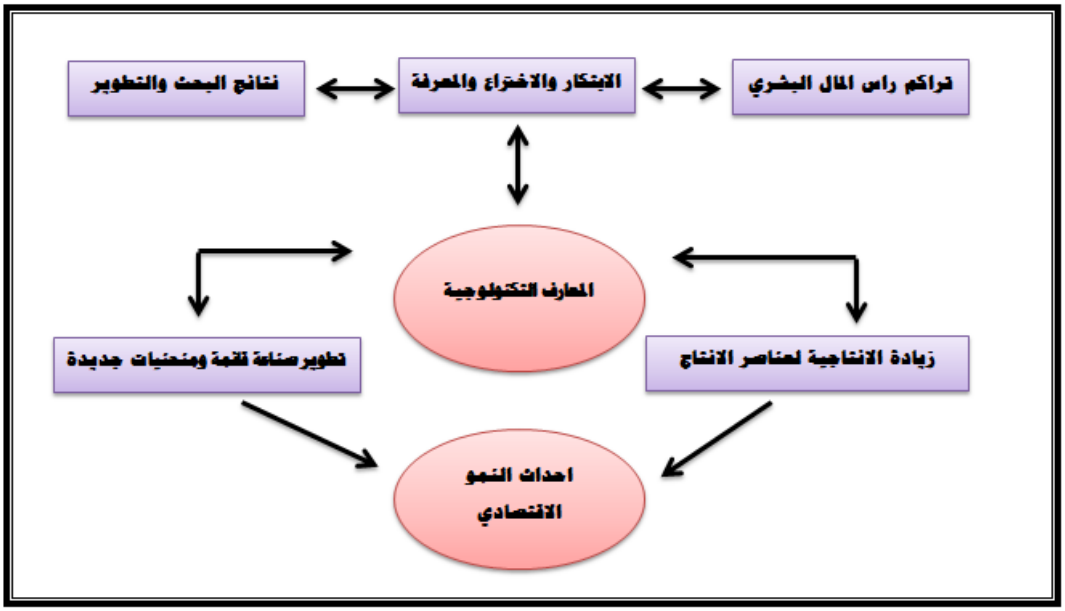

شكل (1)

المصدر : من اعداد الباحث :استناداً لنظرية رومر للنمو الداخلي

وقام بتقسيم القطاعات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد الى قطاع البحث والتطوير وهي متاحه امام كل الباحثين لتقديم نتاجات حديثة في مجال الانتاج وهذا القطاع اشبه بالسلعة غير التنافسية ، والقطاع الاخر هو قطاع السلع الوسيطة التي تنتج من خلال براءات الاختراع لتكون اساس التحديث في العملية الانتاجية ، اما القطاع الاخير فهو قطاع السلع النهائية والذي يرتبط براس المال البشري والعمل وراس المال المادي (السلع الرأسمالية) ومع مزجها بمستوى من المعرفة التكنولوجية تكون دالة الانتاج للقطاع هي: $\mathbf{Y = L_y^B\ L_A^B\ A(x)^{1-a-B}}$

حيث ان $\mathbf{L_A\ L_y}$هي مقدار العمل وراس المال البشري، و(X) هي معلمة النموذج وليس عاملاً من عوامل الانتاج ، ويمكن ان ترتفع (Y) بمجرد زيادة مدخلات السلع الوسيطة (A) حتى وان كانت ($\mathbf{X, L_Y,}$ $\mathbf{L_A}$) ثابته . ومن خلال نموذجي (Romer) يتبين ان الاقتصاد الذي يراكم المعرفة ويخصص نسبة واضحة من راسماله البشري للبحث والتطوير لابد ان يحقق نمو مرتفع ومستدام على المدى الطويل عند مقارنته مع اقتصادات اخرى .

المطلب الثاني : مفهوم الحرية الاقتصادية ومؤشر قياسها

اولاً :- مفهوم الحرية الاقتصادية :

يشير المفهوم المبسط للحرية الاقتصادية (**Economics Freedom**) الى تمكين الافراد والمؤسسات والشركات للوصول الى غد أحسن وأكثر تطويراً واستقرارا ، وتجعلهم يتحملون مسؤولياتهم واتخاذ قراراتهم الاقتصادية بأنفسهم في مجالات عدة ((العمل التجاري – توظيف الاموال – الاستثمارات ... الخ)) والتي تصب في النهاية في الصالح العام وفي تحقيق النمو الاقتصادي ، كما ان الحرية تعمل على تحسين حياة البشرية وتحررهم من التبعيه وفهم المزيد من الحريات وارساء قواعد الديمقراطية . [9]

الحرية الاقتصادية تؤدي ايضاً الى ترسيخ السوق الحره المفتوحة والتي تخلق الامل وتدعيم مبدء تكافؤ الفرص للجميع ، وهي اليوم بمثابة الدواء الشافي للنمو ، وبشكل محدد لابد للشعب الفقير أو النامي من تحرير نفسها من السياسات التي تعرقل الحرية الاقتصادية ، وانطلاق الحركية ولإبداع من شآنها أقامه الرفاهية وخفض مستويات الفقر وقد تفشل المساعدات الانمائية الخارجية وفعلاً فشلت في تحقيق ذلك عبر المدة الماضية لها .[10]

الحرية الاقتصادية تقاوم الفساد ، فمن خلالها يستطيع الافراد التصرف كما يشاؤون على الصعيد الاقتصادي، وكلما قل حجم الحكومة قل ما يوسعها من مشاريع او صناعات توزعها على من شاءت ، كما يمكن ان تمنح الحرية الاقتصادية فرص العمل ، والشباب العربي اليوم ترتفع معدلات البطالة فيه وقد تصل في المتوسط 30% وما لذلك من دور في خلق شعور بالتمرد وفقدان المواطنة[11] ، كما ان متابعة برامج الاصلاح الاقتصادي للدول العربية وللمده السابقة ((الربيع العربي)) سواء ما يتعلق ببرامج الخصخصة او الاصلاحات الاقتصادية والسياسية هو أمر يشويه الكثير وهي كانت لاتعد اكثر من المحسوبية المتخفية خلف ستار ((الاسواق الحرة)) .

فبرامج الخصخصة التي تمت هي بمثابة استبدال لسيطرة القطاع العام بسيطرة نخبه على الاقتصاد من خلال المحسوبية واستيلاءها على أصول الدولة واتاحة الفرصه امامهم للربح دون اطلاق مبادرات حقيقية لتنفيذ مشروعات تؤدي الى النمو الاقتصادي ، وأحرزت نتائج بعيده عن الحرية الاقتصادية . اما في مجال الاصلاح السياسي فهو الاخر لايمكن الحكم على جدارته وانتظار الامل المرجو منه في ارساء اسس الحرية الاقتصادية والديمقراطية السياسية بين الكتل او الاحزاب السياسية.

قدم الباحثون العديد من الدراسات وعلى مر السنين السابقة تحليلاً للعلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية ومتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية منها النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والرفاهية ، وتوصلت جميعها الى ان الدول التي حققت مؤشرات جيده للحرية الاقتصادية سجلت معدلات نمو اسرع ، وحققت معدلات نمو مستمرة في ناتجها المحلي الاجمالي[12]

والشكل البياني (2) يظهر لنا ان الدول التي تكون في الربع الاول على مستوى الحرية الاقتصادية يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج حوالي 38.601 دولار امريكي سنوياً، والدول التي تحظى بالربع الرابع وهي اقل مستوى في الحرية الاقتصادية يقل فيها نصيب الفرد عن 6.986 دولار ، علماً ان المخطط يضم 157 دولة تم تقسيمها الى اربعة مجموعات من حيث متوسط مؤشر الحرية الاقتصادية ولسلسة زمنية امتدت 2000-2013

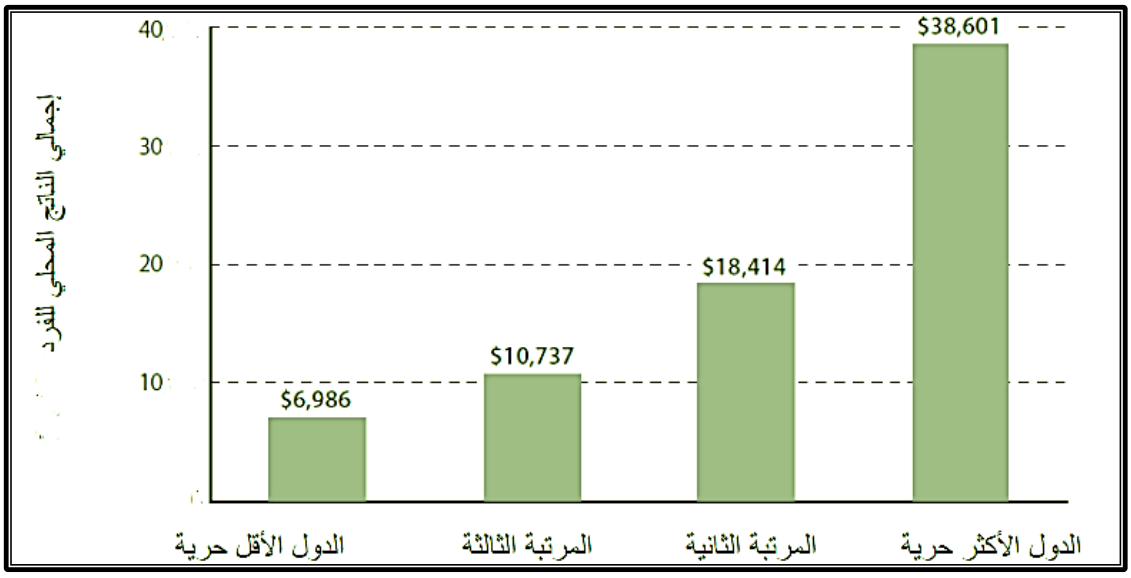

شكل (2) الحرية الاقتصادية ومتوسط نصيب الفرد من الدخل

المصدر : معهد فريزر ، الحرية الاقتصادية على مستوى العالم ، التقرير السنوي ، 2015

البنك الدولي : مؤشرات التنمية على مستوى العالم ، 2015

وهناك دراسة ل (منظمة فريدوم هاوس) والتي ايضاً تقيس مستوى الحرية الاقتصادية وفق مقياس (1-7) درجه ويشير الرقم (1) الى مستوى عالي من الحريه والرقم (7) الى مستوى متدني من الحرية ، وتوصلت الى نتيجة مفادها ان العلاقة بين الحرية الاقتصادية وغيرها من الحريات من انه متى ماكان حجم الحكومة كبير وتحكم بالمواطنين من حيث توفير التعليم والصحة والخدمات الاخرى وتوفير الوظائف وغيرها وبالتالي فهي مالكة كل شي وحتى حرية المواطنين وقمع الحريات الاخرى ، وعليه تنعدم الاستقلالية الاقتصادية والسياسية لهم وتزداد تبعيتهم للحكومة والدراسة اكدت على الصله بين مستوى الحرية الاقتصادية وغيرها من الحريات وبين الديمقراطية ايضاً ، فالدول التي ينخفض مستوى الحرية الاقتصادية فيها تعجز عن التقدم في انجاز حريات مدنية وسياسيه ، وعلى العكس الدول التي تتمتع بالحرية الاقتصادية التي تتقدم في منح حريات اخرى والشكل التالي يوضح ذلك.

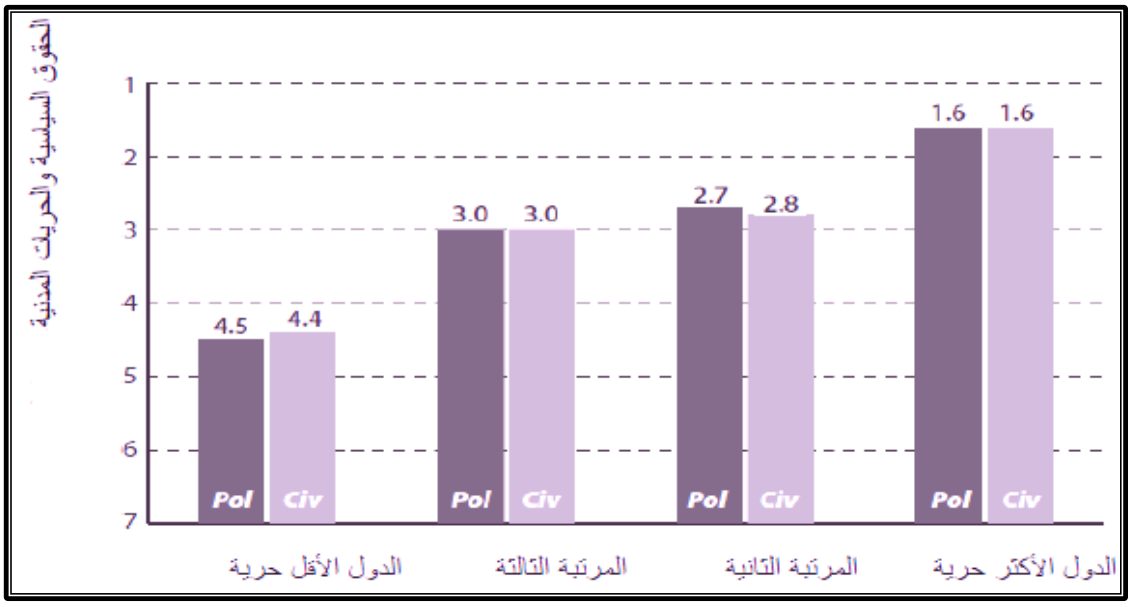

شكل (3) الحرية الاقتصادية والحريات الاخرى

المصدر : معهد فريزر ،الحرية الاقتصادية على مستوى العالم : التقرير السنوي 2015، منظمة فريدوم هاوس ، الحرية على مستوى العالم ،2014

وكانت دراسات (**Gwartney**) و(**Lawson**) و(**Hall**) و(**Block**) في عقد التسعينات وبداية الالفيه الثالثة الجديده والتي تناولت الحرية الاقتصادية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي النصيب الاكبر من بين الدراسات وتأكيد العلاقة الايجابية بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لان الحرية تخلق مناخاً موأتياً يسمح للمستثمرين والشركات بتوجيه مواردهم نحو المجالات الافضل ، وفي دراسة عام 2000 أثبتو ان التغيرات الايجابية بمؤشرات الحرية تؤدي الى نفس التغيرات على معدلات النمو الاقتصادي وبالعكس ، حيث ثم أختبار ذلك على بيانات نصيب الفرد من الناتج وعلى مستوى 80 دولة وتوصلت الدراسة ان التغير الايجابي في مؤشر الحرية له اثره الايجابي على النمو ونصيب الفرد منه ، وقد استخدموا ايضا متغيرات اخرى اضافة الى متغيرات الحرية الاقتصادية مثل مستوى التعليم والنمو السكاني وغيرها .

وهناك دراسة اخرى عام 2004 حول اثر الحرية الاقتصادي على النمو الاقتصادي لاسيما على الاستثمار والانتاجية، وتوصلت الدراسة ان الحرية تدعم الاستثمار بقوة ، واستطاعت الدول التي حصلت درجة

(7) من مؤشر الحرية على 10871 من الاستثمارات لكل عامل وللمدة (1980- 2000) شملت منها 3117 دولار من الاستثمارات الاجنبية ، في حين حصلت الدول التي درجتها (5) في مؤشر الحرية على 845 دولار لكل عامل لنفس المده ولم تجذب سوى 68 دولار لكل عامل من الاستثمارات الاجنبية [13]

وفي دراسة اخرى ل(تورتون وجوارتيني) حول العلاقة بين الحرية الاقتصادية ومستويات الفقر عام 2008 ، حيث بينت ان الدول التي تقل بها درجة الحرية عن (5) درجة بلغ عندها مستوى الفقر 29.7% عام 2004 بينما بلغ 7.7 % في الدول التي حصلت على درجة (6-7) كما انخفض فيها معدل الفقر للافراد الذين دخلهم اليومي (2) دولار من 51.5% عام 2000

الى 45.2 % عام 2004 ثم الى 37.2% عام 2006 ،كما توصلت دراسة الباحثان الى العلاقة بين درجة الحرية الاقتصادية والرفاهية وأوضحت ان الدول التي تضعف فيها درجة الحرية الاقتصادية فان فقط 70% من سكانها يحصلون على المياة النظيفة وغيرها من الخدمات ، بينما تقترب النسبة الى 100% في الدول التي تنعم بالحرية الاقتصادية . كما سجلوا ايضاً ان متوسط العمر المتوقع للأفراد في الدول ذات الحرية الجيدة يفوق 20 عاماً لكل الافراد في الدول التي لا تنعم بالحرية ، كما يكثر عدد الاطباء بمقدار الضعف عندهم .

ثانياً: مؤشر الحرية الاقتصادية :

تصدره مؤسسة تعليمية غير حكومية (معهد التراث الاميركي) تدعي (Heritage Foundation) تأسست عام 1973 وبالتعاون مع صحيفة(Wall street Journal) ومنذ عام 1995 ، رؤيتها بناء مجتمع تسوده الحرية وتكافي الفرص وبناء مؤسسات المجتمع المدني ، وتسعى الى تعزيز السياسات الحرة في مجال التجاره والاستثمار والحرية الفردية ، ويضم المعهد عدد من مراكز الابحاث مثل مركز الدراسات الاسيوية ، مركز(سيمون) للأبحاث السياسية، ومركز ابحاث التجارة الدولية ، ومركز الدراسات السياسية والدولية والاقتصادية ....الخ[14] .

ويستخدم المؤشر لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع والشركات والمؤسسات. وتصاعد اهتمام الدول بتحسين متغيرات المؤشر لديها لما له أهمية في مجال جذب الاستثمارات والشركات وتحقيق النمو الاقتصادي . تزايد اعداد الدول الداخلة في المؤشر فبعد ان كانت 70 دولة عام 1995 من بينها 10 دول عربيه ضم مؤشر عام 2008 للحرية 141 دوله من بينها 20 دولة عربيه .

كما يصدر تقرير الحريه الاقتصادية على مستوى العالم العربي من قبل مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان الذي تأسس عام 2005 وهو أحد الأعضاء الاقليمين بشبكة الحرية الاقتصادية لدى معهد (فريزر) الكندي الذي تأسس عام 1974. ورسالة معهد البحوث الدولية تتلخص بلترويج للحرية الاقتصادية على كافة المستويات لخلق موارد مالية وفرص عمل [15]

ويغطي المؤشر 182 دولة في العالم عام 2016 من بينها عشرون دولة عربية ويستند المؤشر على عشرة عناصر تضم (الحرية التجارية وبخاصة معدل التعريفة الكمركيه اضافة الى مدى وجود الحواجز غير الكمركيه ، ووضع الادارة المالية لموازنة الدول وبخاصة الهيكل الضريبي للشركات والافراد ، وحجم مساهمة الحكومة في الاقتصاد والتي تقاس من خلال نسبة الانفاق الحكومي الى GDP ، ونسبة ملكية الحكومة في قطاع الاعمال والصناعة ، السياسة النقدية وبخاصة معدل التضخم وسعر الصرف ، تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ويقاس من خلال قانون الاستثمار وسياسات الاستثمار والتعامل مع الشركات ، ووضع القطاع المصرفي والتمويل واللوائح المنظمة لذلك وضع سوق العمل لاسيما مستوى الاجور والاسعار ولوائح تنظيم العمل ، حقوق الملكية الفردية ، القانون التجاري والاقتصادي، واخيراً انشطة السوق السوداء ، وتمنح العناصر العشر أوزاناً متساوية ويؤخذ المؤشر متوسطها.*

وبين تقرير عام 2016 ان هناك (6) دوله تتمتع بحرية اقتصادية كاملة تصدرها هونج كونك، سنغافوره نيوزلندا و(32) دوله تتمتع بحرية اقتصادية شبه كامله من بينها ثلاث دول عربية البحرين وحصلت على(74.3) نقطة وبالمرتبة (18) عالميا والامارات بالمرتبة (25) عالمياً وبنقاط (72.6) وقطر بالمرتبة (34) وبدرجة (70.7) نقطة وهناك (55) دولة تتمتع بدرجة حرية متوسطه من بينها الاردن بالمرتبة (46) وعمان بالمرتبة (52) الكويت بالمرتبة (74) والسعودية بالمرتبة (78) عالمياً . في حين كانت هناك (53) دوله تتمتع بحرية ضعيفة من بينها عربياً (لبنان) بالمرتبة (98) وتونس (114) والمغرب (119) ومصر بالمرتبة (125) في حين لم يصنف في التقرير العراق والسودان وليبيا واليمن والصومال وسوريا لعدم اكتمال بياناتها . [16]

المبحث الثاني – الجانب العملي للبحث

اولاً: تحليل واقع درجات الحرية الاقتصادية في الدول المختارة .

1- الامارات العربية المتحدة .

جدول (1) درجات الحرية الاقتصادية للأمارات للمدة (2000-2015)

السنوات	الترتيب	الدرجة	حقوق الملكية	التحرر من الفساد	السياسات الضريبية	الانفاق الحكومي	حرية تاسيس الاعمال	وضع سوق العمل	الحرية النقدية	حرية التجارة	الحرية الاستثمارية	الحرية المالية	التوصيف
2000	21	74.2	90	90	99.9	65.7	85	N/A	80.4	77	30	50	حرية اقتصادية شبه كاملة
2001	14	74.9	90	90	99.9	51.3	85	N/A	80.7	77	50	50	حرية اقتصادية شبه كاملة
2002	23	73.6	70	90	99.9	58.3	85	N/A	81.9	77	50	50	حرية اقتصادية شبه كاملة
2003	24	73.4	70	90	99.9	68.1	70	N/A	85.2	77	50	50	حرية اقتصادية شبه كاملة
2004	42	67.2	70	70	99.9	58	70	N/A	79.5	77	50	30	حرية اقتصادية شبه متوسطة
2005	48	67.2	50	52	99.9	70.2	70	74.3	79	77	30	30	حرية اقتصادية شبه متوسطة
2006	65	62.2	50	61	99.9	76.1	49	74.3	76.8	75	30	30	حرية اقتصادية شبه متوسطة
2007	74	60.39	40	62	99.9	82.3	49.3	73.9	73.6	75	30	30	حرية اقتصادية شبه متوسطة
2008	63	62.8	40	62	99.9	80.2	48.2	74.1	70.9	80.4	30	40	حرية اقتصادية شبه متوسطة
2009	54	64.7	40	57	99.9	86.3	57.4	76.2	69.8	80.8	35	40	حرية اقتصادية شبه متوسطة
2010	46	67.3	50	59	99.9	80.9	67.4	79.3	68.8	82.8	35	50	حرية اقتصادية شبه متوسطة
2011	47	67.8	50	65	99.9	79.1	67.3	72.4	76.5	82.6	35	50	حرية اقتصادية شبه متوسطة
2012	35	69.3	55	63	99.9	80.1	68	78.8	80.9	82.6	35	50	حرية اقتصادية شبه متوسطة
2013	28	71.1	55	68	99.9	85.1	74	77.6	83.9	82.6	35	50	حرية اقتصادية شبه كاملة
2014	28	71.4	55	66.3	99.6	83.1	74.4	82.9	82.9	82.5	35	50	حرية اقتصادية شبه كاملة
2015	24	72.4	55	69.0	99.5	85.8	74.7	83.8	83.8	82.4	40	50	حرية اقتصادية شبه كاملة
2016	25	72.6	55	70.0	95.0	70.1	79.6	80.7	81.3	82.8	45	60	حرية اقتصادية شبه كاملة

المصدر : الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي ، معهد هيرتاج ، التقارير السنوي 2000-2016

من خلال جدول (1) نجد ان دولة الامارات جاءت بالمرتبة (21) عالميا وضمن (161) دولة شملها التقرير عام 2000 ، وحازت على درجة تقييم 74.2 نقطة وحسب دليل المؤشر فانها تكون بمستوى حرية شبه كاملة وهو الحال نفسة للسنوات التالية ولغاية تقرير عام 2003 ، وجاء تفوقها هذا بسبب حصولها على درجات عالية بمؤشرات التحرر من الفساد ، والسياسة الضريبية وحماية حقوق الملكية الفردية ، وحرية ممارسة الاعمال او بيئة اعمال مواتية وكذلك الحرية النقدية . ثم بدا ترتيبها يتخفض الى كونها تتمتع بحرية شبه متوسطة وللمدة (2004-2012) لانخفاض درجات بعض مكونات المؤشر

لاسيما حقوق الملكية والتحرر من الفساد وحرية القطاع المصرفي والحصول على التسهيلات المصرفية ، في حين بقيت محافظة على درجاتها في مؤشر السياسة الضريبية وبيئة الاعمال وحرية الاستثمار المحلي والاجنبي .

ان الجهود التي تبذلها دولة الامارات العربية لتوسيع قاعدة الانتاج وجهود الاصلاح الاقتصادي وتوسيع دور القطاع الخاص المحلي والاستثمار الاجنبي والتوجه الى اعتماد الية السوق، كما ان انفتاحها العالي على العالم الخارجي ، وكذلك امتلاكها لبنى تحتية متطورة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات وتحقيقها نجاحات عديدة على مستوى تكنولوجيا المعلومات وارتفاع اعداد المشاركين في خطوط الهاتف المتحركة ولتصل نسبة المشاركين الى اكثر من 12 مليون مشترك عام 2015[1]. كما ان احتلالها لمراتب متقدمة بمؤشر التحرر من الفساد والذي يؤكد الحرية والشفافية والوعي الاجتماعي والسياسي للتعامل مع الفساد حيث احتلت الامارات مراتب متقدمة في هذا الجانب ولاسيما المرتبة 25 علميا من اصل 175 دولة شملها تقرير عام 2014 والمرتبة 19 عالميا في تقرير عام 2015 من اصل 180 دولة شملها التقرير .

ان اطلاق اية مشروع تجاري يستلزم ستة اجراءات ويستغرق وقت لا يتعدى (8) يوم ، وتسجيل الملكية يحتاج الى (2) اجراء وستة يوم لا كمالها [17] . كما ان انظمة العمل مرتبة نسبيا ، كما ان الحواجز الكمركية لا تمثل قيودا امام التجارة واجمالي سعر الضريبة واجبة الدفع لا تتجاوز14.6% من اجمالي الربح .

وهناك تواجد للفروع الاجنبية التي تجاوزت 100 فرع اجنبي[18] . وكل ما سبق جعل دولة الامارات تتبؤ مراتب جيدة في مؤشر الحرية الاقتصادية ولتعود لتكون بمصاف الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية شبه كامله وللمدة (2013- 2016) حيث احتلت المرتبة (24,25) للأعوام 2015 و 2016 على التوالي ولتحصل على درجات 72.4 ، 72.6 نقطة للاعوام نفسها ولتتقدم مراتب جيدة في المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الحرية لاسيما مؤشرات (الحرية النقدية والتجارية) وحقوق الملكية وتقدمت بؤشر بيئة الاعمال وبفارق خمسة نقاط عام 2016 مقارنة مع عام 2015 . اما الملكية الاجنبية فتتواجد في اغلب قطاعات الاقتصاد وبنسبة تتجاوز 50% ، والقطاع المالي حديث واكثر تنافسية والبنوك تقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية.

2- مصر :

جدول (2) درجات مصر في مؤشر الحرية الاقتصادية على مستوى العالم للمدة (2000-2016)

السنوات	الترتيب	الدرجة	حقوق الملكية	التحرر من الفساد	السياسات الضريبية	الانفاق الحكومي	حرية تاسيس الاعمال	وضع سوق العمل	الحرية النقدية	حرية التجارة	الحرية الاستثمارية	الحرية المالية	التوصيف
2000	112	51.7	50	29	65.3	54.4	50	N/A	76.8	55	50	30	حرية اقتصادية ضعيفة
2001	120	51.5	50	33	66.1	54.4	50	N/A	78.3	47.2	50	30	حرية اقتصادية ضعيفة
2002	121	54.1	50	31	65.6	71.2	50	N/A	79.2	55	50	30	حرية اقتصادية ضعيفة
2003	104	55.3	50	36	66.1	72.8	50	N/A	80.1	57.6	50	30	حرية اقتصادية ضعيفة
2004	95	55.5	50	34	66.1	76.8	50	N/A	79.8	57.4	50	30	حرية اقتصادية ضعيفة
2005	103	55.8	50	33	66.1	78.6	50	59.7	77.6	58.2	50	30	حرية اقتصادية ضعيفة
2006	128	53.2	50	32	64.7	72.1	39.8	62.1	73.6	57.6	50	30	حرية اقتصادية ضعيفة
2007	127	54.4	40	34	90.4	72.8	40.9	62.1	66.8	57.2	50	30	حرية اقتصادية ضعيفة
2008	85	59.2	40	33	90.8	73	60.2	62.2	69.9	66	50	40	حرية اقتصادية ضعيفة
2009	97	58	40	29	89.5	66.1	64.7	61.3	65.9	63.4	50	50	حرية اقتصادية ضعيفة
2010	94	59	40	28	89.7	73.4	65	55.6	64.2	74	50	50	حرية اقتصادية ضعيفة
2011	96	59.1	40	28	89.6	65.3	64.5	53.6	60.8	74	65	50	حرية اقتصادية ضعيفة
2012	100	57.9	35	31	89.7	63.1	63.8	53.7	62.3	74	65	40	حرية اقتصادية ضعيفة
2013	125	54.8	35	29	89.6	69.4	63.3	43.3	58.4	73.8	50	40	حرية اقتصادية ضعيفة
2014	135	52.9	20	28.6	89.6	69.6	62.7	45.7	60.5	71.4	45	40	حرية اقتصادية ضعيفة
2015	124	55.2	20	32.0	85.8	68.0	65.4	53.6	67.4	70.0	50	40	حرية اقتصادية ضعيفة
2016	125	56.0	20	37.0	85.6	65.9	68.3	51.4	65.8	70.6	55	40	حرية اقتصادية ضعيفة

المصدر : الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي ، معهد هيرتاج ، التقارير السنوي 2000-2016

من خلال معاينة جدول (2) نلاحظ ان مصر وللمدة (2000- 2016) كانت تتمتع بحرية اقتصادية ضعيفة ، حيث جاءت بالمرتبة 112 عالميا سنة 2000 وحصلت على تقييم 51.7 نقطة من اصل 161 دولة شملها التقرير . وكانت مصر عام 2008 في افضل حاله وتحقق المرتبة 85 عالميا وبدرجة 59.2 نقطة وحصلت على تقييم (40 ,33, 90.8 , 73, 60.2 ,62.2, 69.9, 50,66 ,40) نقطة في المؤشرات العشر لمؤشر الحرية الاقتصادية وحسب تسلسلها كما في الجدول على التوالي ، وكان وراء ذلك بعض الاصلاحات واجراءات الخصخصة للعديد من الشركات في ظل برنامج الحكومة الاصلاحي . وقد اثرت الاضطرابات التي حدثت عام 2011 وما بعدها على مجمل مؤشرات الاقتصاد المصري وهذا ما تم رصده في مستوى الحرية الاقتصادية وفي التقارير الصادرة من معهد هيرتاج ولا سيما للفترة (2012-2016) ، وظهور التراجع الواضح في ترتيب مصر على المستوى العالمي لتحتل المرتبة 135 عالميا من اصل 178 دولة شملها التقرير لعام 2014 وبتقييم 52.9 نقطة وانخفاض الدرجات لبعض المؤشرات العشر المكونة للمؤشر الرئيسي لا سيما مؤشر حقوق الملكية والتحرر من الفساد والحرية الاستثمارية والمالية ولتحصل على التوالي في المؤشر الرئيسي على (20، 28.6، 89.6، 69.6، 62.7، 45.7، 60.5، 71.4، 45، 40) نقطة على التوالي . ولكن هذا لا يمنع من وجود الجهود الاصلاحية والتحررية للاقتصاد المصري وفي كل المجالات ورغم تدني ترتيبها على المستوى العالمي لكنها بدات تحسن من درجاتها في المؤشر لاسيما لعامي (2015 - 2016) فقد حصلت على 55.2 نقطة عام 2015 وارتفعت الى 56.0 نقطة عام 2016 ، ويمكن لمصر وخلال السنوات القادمة ان تحصل على الدرجة التي تؤهلها لان تكون بمصاف الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية متوسطة ، لاسيما

وان مصر تحتضن اكبر عدد من المؤتمرات والندوات الاقتصادية والمعارض الاستثمارية للشركات ورجال الاعمال (مؤتمر منتدى التجارة العالمي ، مؤتمر مؤسسة يورو موني (ميد)) وغيرها . وهناك بعض من المؤشرات الفرعية التي تنخفض درجة مصر فيها وتؤثر على ترتيبها العالمي ونوع الحرية فيها ، لاسيما مؤشر مدركات الفساد وقد تنتشر حالات الفساد الاداري والمالي وعدم الشفافية على جميع مستويات الحكومة وتاكل الثقة بالنظام الاقتصادي . وحكم القانون غير مستقر ، وقد تخضع الاجراءات القضائية لضغوط سياسية ، كما هناك العديد من العيوب في نظام الادارة العامة ووجود البيروقراطية الحكومية وتعقد الاجراءات التي تدفع الكثير الى اللجوء الى الرشوة لتسهيل انجاز الاعمال ، كما ان هناك ضعف في اجهزة الرقابة الداخلية والخارجية[19]. وكل ذلك يؤيده حصول مصر على ترتيب ضعيف ومتاخر في مؤشر الشفافية العالمية وقد حصلت على ترتيب 114 ، 97 ، 94 ،87 عالميا وبتقييم (37.0 ,32,30.7,30.2) نقطة للسنوات 2013 - 2016 على التوالي .

كما ان لمؤشر حماية الملكية دور في مستوى الحرية التي تحصل عليها مصر فلم تحقق تقدم يذكر في السنوات الاخيرة عنه في السنوات السابقة وهذا واضح من تقييمها لعامي 2015 – 2016 على التوالي .

3- العراق :

بسبب عدم ظهور بيانات العراق وتقييمه في مؤشر الحرية الاقتصادية العالمي الذي يصدره معهد التراث الأميركي (**Hertage**) ، لذا سنعتمد على تقرير الحرية الاقتصادية للعالم العربي الذي تصدره مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان بالتعاون مع معهد (فريزر) الكندي ومؤسسة (فريدريش الالمانية). علماً ان متغيرات هذا المؤشر متشابهة الى حد ما مع تقرير معهد التراث ، ويتكون المؤشر من خمسة عناصر اساسية يتفرع منها 39 متغيراً وليس 42 متغيراً كما هو في مؤشر الحرية العالمي . والشيء الاخر ان بيانات العراق غير متكاملة بالتقرير العربي والذي يصدر منذ عام 2005 وسنعتمد السنوات المتكاملة البيانات .

<u>المؤشرات الرئيسية بموجب تقرير المؤسسة العمانية :</u>

1- حجم الحكومة ويقاس من خلال الانفاق الحكومي وحدود الضرائب اضافة الى المشروعات والمؤسسات التجارية ، ومن خلاله يتضح مدى الاعتماد على الخيار الفردي لتخصيص الموارد والسلع والخدمات دون القطاع العام وبالاستناد على بعض المؤشرات منها الاستهلاك الحكومي الى اجمالي الاستهلاك ، التحويلات والمعونات الى الناتج ، ومدى اعتماد الدولة على المشروعات الخاصة والاسواق الحرة للإنتاج وتوفير الخدمات دون القطاع العام اضافة الى حدود الدخل التي تفرض عليها الضريبة ومستوياتها .

2- القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حقوق الملكية : ويركز على نزاهة القانون ومدى تدخل الدولة على سيادة القانون ، سهولة ارساء حقوق الملكية.

3- القدرة على الحصول على احتياطي نقدي أمن : وتقاس من خلال معدلات التضخم ومدى قبولها واستقرارها ، تقلبات سعر الصرف ، سهولة استخدام عملات اخرى غير العملة المحلية .

4- حرية التجارة على المستوى العالمي : ويقاس من خلال مدى وجود القيود التي تؤثر على التبادل التجاري وتضم حدود التعريفات ، معدل التبادل التجاري ، ضوابط راس المال ومدى الحرية في البيع والشراء .

5- تنظيم الائتمان والعمالة والاعمال التجارية : ويقاس من خلال اللوائح التنظيمية في سوق الائتمان ، واللوائح المنظمة لسوق العمل مثل مدى سهولة او صعوبة استئجار العمال ، جمود ساعات العمل ، ضوابط العزل، التكاليف ، التجنيد الاجباري ، اما اللوائح المنظمة للنشاط التجاري للحرية في فتح واغلاق المشروع وعدد الاجراءات والوقت والتكاليف .

ومن خلال الجدول (3) يتضح لنا ان العراق لم تظهر مؤشرات تقييمه بشكل متكامل الا في تقرير عام 2012 ، كما يلاحظ ايضاً احتلاله لمراتب متأخره من حيث الحرية الاقتصادية للعالم العربي

جدول (3) درجات العراق في مؤشر الحرية الاقتصادية للعالم العربي 2008-2015

السنة	الدرجة	الترتيب	حجم الحكومة الانفاق الضرائب المشروعات		القانون التجاري والاقتصادي وتأمين حق الملكية		الحوص على عمله قوية ذات مركز سليم		حريه التجاره على المستوى العالمي		انشطة الائتمان والعماله والنشاط التجاري	
2008	-										4.2	21
2009	-				4.2	21	5.0	21	8.0	4	4.3	21
2010	-				4.2	21	5.4	20	8.1	3	4.3	21
2011	-				4.2	21	5.3	21	8.0	4	5.1	20
2012	6.1	18	6.8	11	4.2	21	4.6	21	8.1	4	5.8	17
2013	6.1	17	6.8	11	4.2	21	6.3	20	8.1	4	5.1	20
2014	5.8	19	5.5	18	4.2	21	7.3	14	5.8	16	5.4	21
2015	6.2	16	5.7	16	4.2	21	9.2	10	6.3	15	5.4	18

وجاء بالمراتب (18- 17- 19-16) للاعوام (2012- 2015) على التوالي وقد يعود ذلك في اغلبه على ضعف الجدارة التنموية للحكومة ما بعد عام 2003 اضافة الى التحديات السياسية والامنية التي يواجها العراق ، وافتقار اقتصاده للسياسات الاقتصادية الفاعلة ودورها المحدود فيه ، كما للفساد المستشري في جميع مستويات الحكومة والذي يقوض التقدم دوره في ذلك ، كما ان النظام القضائي والقانوني يخضع للضغوط السياسية والطائفية .

فكان العراق يحتل المرتبة ما قبل الاخيرة في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2014 والذي يستند على بيانات 2012 ، وحصل على المركز 19 وبنتيجة منخفضة عن الاعوام السابقة (5.8) درجة وبمستوى ضعيف للحرية الاقتصادية وانخفاض ترتيبه في مؤشر حجم الحكومة وليحتل المرتبة (16) ما بين الدول العربية ل (22) دوله وبنقاط انخفضت ال (5.5) نقطه بعد ان كانت بمستوى 6.8 نقطة وبترتيب (11) . وسجل العراق عام 2015 اجمالي نقاط 6.2 نقطه وليتقدم ثلاثة مراكز عن عام 2014 وليكون عند المركز 16 من المركز (19) لعام 2014 ، وسجل زيادة

في مؤشر حجم الحكومة لتصبح نقاطه (5.7) مقارنة مع 5.5 لعام 2014. ولم يحقق العراق اي تطور يذكر على مؤشر القوانين التجارية والاقتصادية . وحماية الملكية وظل عند 4.2 نقطة سواء في نزاهة النظام القانوني الذي يستند في تقيمة على مؤشر المخاطر القطرية الدولية (ICRG) حيث حصل على

2.5 في نزاهة نظامه القانوني ودرجة (صفر) في مؤشر التدخل العسكري في سيادة القانون و 8.3 في القيود التنظيمية على بيع الممتلكات ودرجة 5.2 في التنفيذ القانوني للعقود ، في حين حصل على ترتيب جيد في الحصول على احتياط نقدي أمن 9.2 بدلا من 7.3 عام 2014 وكان وراء ذلك حصول درجات جيده في مؤشر نمو العملة (8.2) ولانحراف المعياري للنظم (9.1) ، حرية امتلاك حسابات مصرفية بالعملة الاجنبية (10.0) وجعله ذلك يحتل المرتبة (10) بين الدول العربية . في حين سجل 6.2 بدلاً من 6.1 في مؤشر حرية التجارة لحصول على (6.7) في مؤشر الضرائب المفروضة على التجارة و (7.5) في مؤشر متوسط معدل التعريفة . اما في مجال اللوائح التنظيمية فتحسن ترتيبه لعام 2015 ليكون عند (18) بدلاً من (21) لعام 2014 وجاء ذلك لحصول على درجة (5.4) نقطة وحصوله على درجة (4.1) في مؤشر تنظيم سوق الائتمان و (7.9) في مؤشر اللوائح التنظيمية لسوق العمل ودرجة (4.2) في مؤشر اللوائح التنظيمية لممارسة النشاط التجاري [20].

وخلاصة التقارير التي ظهر فيها العراق لا تؤيد تمتعه بمستوى مقبول في الحرية الاقتصادية وكان بترتيب غير جيد عند مقارنته مع الدول العربية المدرجة في التقرير ولابد من العمل الجاد لتحسين متطلبات النهوض بالمتغيرات المكونة للمؤشر الرئيسي .

ثانياً: التحليل الكمي لأثر متغيرات الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي

باستخدام البرنامج الاحصائي أفيوز (**Eviews**) سنقوم بتقدير وتحليل اثار متغيرات الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في البلدان المدروسة (مصر ، الامارات ، العراق) ، واعتمدنا لمعرفة الاثر العام لمتغيرات النموذج باستخدام تحليل البيانات المدمجة Pooling data في تلك البلدان مع اعطاء المتغيرات الوهمية دوراً في تحديد الخصوصية الدولية في التحليل .

1- توصيف النموذج القياسي

لغرض الوصول الى النتائج المرجوة ، ثم تجميع اثر متغيرات الحرية الاقتصادية (Aggregate Freedom) على متغير النمو في البلدان المدروسة للمدة (2000- 2015) وكان توصيف المتغيرات كالاتي .

أ- y_1 : متغير النمو الاقتصادي مقاساً بمعدل التغير السنوي ل GDP .

ب - مؤشرات الحرية الاقتصادية التجميعية

- x_1 : الترتيب
- x_2 : الدرجة
- x_3 : التصنيف

ج- المتغيرات الوهمية للخصوصية الدولية

- D Egypt : المتغير الوهمي لمصر
- D EMarat : المتغير الوهمي للامارات
- D Iraq : المتغير الوهمي للعراق

2- اختيار وتحليل النموذج التجميعي للبلدان المدروسة

أ- اختبار استقراريه المتغيرات Test the stability of the variable

تم اجراء اختبار استقرارية متغيرات النموذج وتحديد رتبة التعامل المشترك للسلسة الزمنية ومعرفة هل أن المتغيرات مستقره ام لا ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحده لديكي فولر (ADF) – Augmented Dickey Fuller Test وكانت النتائج كالاتي :

جدول (4) نتائج اختبار (ADF)

المتغيرات	فترة الابطاء	مستوى الاختبار	نوع الانحدار	قيمة الاختبار		مستوى المعنوية
				T المحسوبة	Tالجدولية	
الترتيب X_1	1	المستوى	انحدار يحتوي على قاطع فقط	-5.0551	-3.6616	%1
الدرجةX_2	1	المستوى	انحدار يحتوي على قاطع فقط	-5.5733	-3.6616	%1
التصنيفX_3	1	الفرق الاول	انحدار يحتوي على قاطع فقط	-5.6423	-3.6616	%1
النموX_4	1	المستوى	انحدار يحتوي على قاطع فقط	-7.2481	-3.6616	%1
DEMARAT	1	المستوى	انحدار يحتوي على قاطع فقط	-5.5677	-3.6616	%1
DEGYPT	1	المستوى	انحدار يحتوي على قاطع فقط	-5.3851	-3.6616	%1
D IRAQ	1	المستوى	انحدار يحتوي على قاطع فقط	-5.677	-3.6616	%1

من النتائج اعلاه يتضح بأن السلاسل الزمنية التجميعية للمتغيرات المدروسة مستقره بفتره ابطاء واحدة وعند المستوى ماعدا متغير تصنيف الحريه فكان عند الفرق الاول ، اما معادلة الانحدار فكانت تحتوي على قاطع فقط لجميع المتغيرات وبدون اتجاه عام ، وحققت مستوى 1% من المعنوية الاحصائية لكافة المتغيرات المدروسة ايضاً .

ب- اختبار التكامل المشترك (التجميعي) CO- Integration test

يوضح التكامل المشترك العلاقة التوازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المدروسة ، وتم اجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen Method وبما أن النموذج يحتوي على اربع متغيرات حقيقية ، فأذا كانت هذه المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً فعلى الاكثر يوجد اكثر من متجه للتكامل المشترك واعطى هذا الاختبار النتائج الاتية

جدول (5) اختبار التكامل المشترك التجميعي للبلدان المدروسة Johansen CO- Integration test

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الاحصائية Statistical Value	القيمة الحرجة Critical Value
اختبار الاثر Trace Test			
r = 0	r >1	*48.4740	47.8561
r ≤ 1	r >2	*29.9703	29.7970
اختبار الامكان الاعظم Maximum Eigen value test			
r = 0	r = 1	*28.9037	27.5843
r = 1	r = 2	*24.2935	21.1316

* تعني معنوي عند مستوى 5%

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تقدير برنامج Evies

ومن الجدول اعلاه نلاحظ ان نتائج اختبار Johansen توضح ان هناك اكثر من قيمة للتكامل المشترك وذلك حسب اختبار الاثر Trace ومن ثم رفض فرضية العدم القائمة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوي معنويه 5% ، اما اختبار القيمة العظمى Maxi man لجوهانسون يوضح وجود على الاقل متجهين للتكامل المشترك عند مستوى معنويه 5% وهذا يؤكد وجود علاقة توازنيه طويله الاجل بين المتغيرات التجميعية المدروسة ، مما يرجح عدم وجود انحدار زائف للنموذج المقدر .

ج- تقدير معادلة الانحدار التجميعية :

بعد اجراء أهم الاختبارات للمتغيرات المدروسة ، ثم تقدير معادلة الانحدار التجميعية لتقدير اثر متغيرات الحرية الاقتصادية (الترتيب ، الدرجة ، التصنيف) والمتغيرات الوهمية ذات الخصوصية الدولية على المتغير التابع (النمو الاقتصادي) ، واعطت نتائج التقدير النتائج التالية :

$$y = 1.9 - 0.065X_1 + 0.038X_2 + 0.25X_3 + 1.21D\,EMART - 0.035\,DEGYPT$$
$$t = (-1.792)^{**}(-1.231)(1.375)^{*}(2.128)^{**} \quad (1.494)^{*} \quad (-0.984)$$
$$R^2 = 0.378 \quad F = 3.405 \quad D.F = 28 \quad D.W = 1.92$$

* معنويه عند مستوى 10%، ** معنويه عند مستوى 5%

من خلال استعراض الاختبارات الاحصائية للنموذج المقدر (وبالصيغة اللوغاريتمية) تتضح معنوية المعلمات المقدرة فكانت معلمة كل من المقطع والتصنيف عند مستوى 5% في حين كانت معنوية الدرجة والمتغير الوهمي للخصوصية الدولية للامارات عند 10% في حين لم تثبت معنوية (الترتيب X_1) وكذلك لم تثبت معنوية المتغير الوهمي للخصوصية الدولية لمصر عند اي مستوى مقبول احصائياً . اما معامل التحديد المقدر المعدل فلا يفسر الا سوى 37% من التغير في النمو الاقتصادي يعود الى مؤشرات الحرية الاقتصادية ، في حين أن 63% من التغير في النمو يعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في التقدير ، كذلك يشير اختبار F-test للمعنوية الكلية أن النموذج المقدر ككل معنوي عند مستوى 1% ويتضح من اختيار D.W الى اجتياز النموذج المقدر لمشكلة الارتباط الذاتي .

اما التفسير الاقتصادي لدالة النموذج المقدر فتشير الى أن معلمة ترتيب الدول حسب مؤشر الحرية الاقتصادية الاجمالي (X_1) ضعيفة وتتفق مع المنطق الاقتصادي من حيث الاشاره العكسية اذ كلما زاد الترتيب كلما كان وضع الحرية الاقتصادية متراجع وهو بالأساس لم تثبت معنويته وهذا بدوره يعكس سلبا على النمو الاقتصادي (Y) ، اما متغير درجة الحرية الاقتصادية الاجمالي للبلدان المدروسة (X_2) ، فكان

ذو اشاره موجبة ومعنوي عند مستوى 10% ، ويتوافق مع الاسس النظرية اذ كلما زادت درجة الحرية الاقتصادية من خلال مؤشراتها كلما انعكس ايجاباً على الوضع التنموي للبلدان المدروسة ، وكذلك كان بنفس الاتجاه متغير تصنيف الحرية الاقتصادية (X_3) ايجابياً وبقيمه كبيره نسبياً ومعنوياً عند مستوى 5% وهذا يتفق مع النتائج المتحققة سلفاً كون التصنيف يعكس الدرجة في اغلب الاحوال اذ عند ارتفاع مستوى التصنيف نحو الجودة في المؤشر الاجمالي التجميعي للحرية الاقتصادية يكون ذا اثراً على رفع مؤشرات النمو في القطاعات الاقتصادية للبلدان المدروسة ، ويشير مؤشر المتغير الوهمي للخصوصية الدولية للأمارات الى أنه ذو قيمة بلغت 1.21 وهي قيمة كبيرة معنويه وبالاتجاه الموجب مما يؤكد أن للحرية الاقتصادية وبرامجها المتبعة الاثر الكبير في تحفيز النمو الاقتصادي في دولة الامارات ، اما معلمه المتغير الوهمي للخصوصية الدولية لمصر ، فكانت ضعيفة وسالبه وغير معنوية ، ولم تتفق مع الاسس النظرية والتوقعات المسبقة للمعلمات المقدرة مما يشير الى أن اثر مؤشرات الحرية الاجمالية على النمو في مصر لم تكن بالاتجاه الصحيح ، اما المتغير الوهمي للخصوصية الدولية للعراق فأنه اصلاً لم يظهر في التقدير تلقائياً كون هذا المتغير لايعبر عن خصوصية العراق في مجال الحرية الاقتصادية وانعكاسها على النمو ، ويعود ذلك الى أن النظام الاقتصادي وسياساته لم تتخذ مساراً واضحاً من حيث المؤشرات والمعايير الدولية المعبرة عن الانفتاح والحرية الاقتصادية وبالتالي فأن نتائجها التنموية غامضة أو قد يعود الى قصر السلسة الزمنية وعدم توفر البيانات الكافية خلال المدة المدروسة ، ومن الجدير بالذكر أن العراق وبعد التغيير عام 2003 شهد انفتاحاً وتحرراً سياساً كبيراً ناهيك عن كون التوجهات كانت بالأساس نحو الحرية الاقتصادية واقتصاد سوق ، كما اشار الى ذلك الدستور العراقي ، الا أن الواقع الفعلي للنظام الاقتصادي لازال يعمل تحت مظلة القطاع العام ورعاية الدوله لكل مفاصل الحياة الاقتصادية ، وهذا يمكن تفسيره بأتجاهين الاول : يعود الى التركه الثقيلة الموروثة من فترة النظام السابق والمتمثلة بالبطاله وارتفاع خط الفقر ومركزيه القرار ، اما الاتجاه الثاني : فيعود الى ريعية الاقتصاد العراقي وهذا يرسخ مركزيه الدولة في التوجهات الاقتصادية من الناحية الفعلية ، بل أن هذ الجانب اصبح اكثر واقعية بعد تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي اذ وصلت مساهمة قطاع الصناعة والزراعة الى 3% ، 6% على التوالي كمعدل تقريبي من جانب وارتفاع مساهمة قطاع النفط التي فاقت اكثر من 55% تقريباً من الناتج المحلي في العراق خلال العقد الاخير ، وهذا الوضع الريعي يرسخ اتجاه هيمنة الدولة الاقتصادية وتقليل فرص الحرية والقطاع الخاص اذا بقيت الاوضاع في العراق كما هي عليه في الفترة الماضية .

3- تحليل تقدير استجابة النبضه (IRF)

من الجدول (6) يتضح درجة استجابة النمو الاقتصادي (X_4) للتغيرات بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الاخرى للبيانات التجميعية في البلدان خلال المدة المدروسة ، فكانت استجابة النمو (X_4) الى ترتيب البلدان في مؤشر الحرية الاقتصادية (X_1) سالباً وضعيفاً ماعدا السنتين الاخيرتين، اما درجة الاستجابة في النمو لمتغير درجة البلدان في مؤشر الحرية الاقتصادية فكانت سالبه في بداية المدة ثم تأخذ بالارتفاع التدريجي الى أن تصل الى مستوى كبير في نهاية المدة، كذلك كان

استجابة النمو لمتغير التصنيف في مؤشر الحرية الاقتصادية (X_3) فكانت سالبه ايضاً في بداية المدة ثم تأخذ بالزيادة التدريجية الى ان تصل الى اعلى مستوى في نهاية المدة ايضاً ، ويتضح التشابه في درجة استجابه النبضات للنمو في التغيرات لمؤشري (الدرجة والتصنيف) متشابة الى حد كبير كون احدهما يعكس الاخر اذ كلما زادت درجة المؤشر كلما ارتفع معدل التصنيف وبالعكس ، مما يشير الى تتابع اثر كل منهما على النمو في نفس الاتجاه . اما درجة استجابة النمو للمتغير نفسة (X_4) فكانت موجبة ومنخفضة في بداية المدة ثم تأخذ بالارتفاع التدريجي الى أن تصل الى اعلى قيمة لها في نهاية المدة .

جدول (6) تقدير استجابة النبضة في النمو لمؤشرات الحرية بمقدار انحراف معياري واحد

X4	X3	X2	X1	Period
3.120877	**-0.111636**	**-0.561225**	**-0.051846**	1
1.539362	**-0.246002**	**-0.684433**	**-0.146016**	2
1.144198	**-0.063361**	**-2.37741**	**-0.351765**	3
1.058129	**-0.433255**	**11.99072**	**-1.636612**	4
0.801883	**1.748023**	**11.55467**	**-0.849860**	5
5.920733	**8.462604**	**-0.430090**	**6.390449**	6
8.300822	**6.710746**	**78.13400**	**-0.562700**	7
21.50309	**18.70311**	**120.6825**	**-1.418436**	8
59.30246	**65.72950**	**76.86475**	**41.17577**	9
94.97160	**82.24604**	**518.4837**	**24.66306**	10

تحليل مكونات التباين (VD)

يبين الجدول (7) نتائج تحليل مكونات التباين الخاص بالنمو الاقتصادي المتأتي من النبضات أو الصدمات التي تحدث في متغيرات النموذج ، ويتضح من الجدول الخطأ المعياري (S.E) اما بقية الاعمدة فتمثل نسبة تباين كل متغير من التباين الكلي.

جدول (7) تحليل مكونات التباين

X4	X3	X2	X1	**S.E**	Period
97.08918	2.046981	0.059463	0.804373	2.833123	**1**
90.76858	8.063681	0.482935	0.684805	3.077968	**2**
64.25229	9.387374	19.39141	0.968921	3.681579	**3**
45.81526	8.453635	30.47927	0.251832	4.369365	**4**
35.04950	8.059335	31.58030	0.310874	5.045055	**5**
28.15022	8.395747	28.58831	0.865732	5.711470	**6**
22.88085	8.765747	32.34337	0.010031	6.437447	**7**
18.82471	8.908202	30.74356	0.523533	7.219240	**8**
15.72452	8.920254	31.98682	0.368407	8.052635	**9**
13.32191	8.924708	33.07572	0.677662	8.941980	**10**

ونلاحظ من الجدول اعلاه ان ترتيب الحرية الاقتصادية (X_1) ذو تفسير ضعيف لمكونات التباين في النمو اذ لم يتجاوز 0.968 % خلال المدة المدروسة في حين كان تفسير درجة الحرية (X_2) لمكونات تباين النمو في GDP ضعيفاً في بادئ الامر ثم يأخذ بالارتفاع التدريجي الى أن يصل الى 33.07% ، اما تفسير تصنيف الحرية الاقتصادية (X_3) للتباين في نمو GDP فكان ذو مستوى متقارب اذ يتراوح حول

8% تقريباً خلال المدة المدروسة ، وكان تفسير المتغير التابع (نمو GDP) لذاته مرتفعاً في بداية المدة اذا بلغ 97% ثم اخذ بالانخفاض التدريجي الى ان يصل الى 13% مما يشير الى أن من خلال التقدم في السلسة الزمنية هناك متغيرات استجدت تفسر تباين نمو GDP لم تدخل في الدراسة اضافة الى مؤشرات الحرية الاقتصادية

وبشكل عام أن نتائج تحليل التباين تتفق الى حد كبير مع نتائج تحليل النبضات ونتائج تقدير الانحدار مما يعزز الثقة بالنموذج المقدر .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1- النمو الاقتصادي مفهوم كمي يعبر عن الزيادة في انتاج السلع والخدمات، وهو لا يتضمن الزيادة فقط بالانتاج اذ لابد ان يصاحبها زيادة في الدخل الحقيقي للفرد وكذلك معدل النمو في الناتج يجب ان تكون اعلى من معدل النمو السكاني ، وكما يجب ان تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية .

2- ساهمت عدة نظريات في بلورت نظرية النمو الاقتصادي عبر الزمن ابتدأ بالمدرسة الكلاسيكية حتى نظرية النمو الحديثة او الداخلية والتي ركزت على اقتصاد المعرفة باعتباره عنصراً مهماً لعناصر النمو الاقتصادي .

3- يساهم مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يغطي اغلب دول العالم (182) دوله في العالم 2016 الى اعطاء صوره واضحة من خلال مؤشراته العشر عن مستوى الحرية الاقتصادية للدول؟

4- اتضح من خلال تحليل البيانات (مصر والامارات) للمدة (2000-2015) ان الامارات تحتل مراتب جيده على المستوى العالمي وتتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة وهو الاول عربياً ايضاً ، اما مصر ولنفس المدة فينخفض بعض متغيرات المؤشر التي اثرت على الدرجة النهائية وتحتل مراتب متأخرة على المستوى العالمي وتتمتع بحرية اقتصادية ضعيفة .

5- اتضح ان (العراق) لم يقييم على المستوى العالمي في مؤشر الحرية الاقتصادية لعدم اكتمال البيانات والمعلومات ولمدة البحث، ويحتل مراتب متأخرة على مستوى الدول العربية وبدرجة حرية ضعيفة استناداً الى مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يصدره معهد فريزر ومؤسسة البحوث العمانية.

6- اظهر التحليل الكمي للعلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وبعد اجراء الاختبارات الاحصائية لاستقرارية البيانات والتكامل المشترك واختبار النموذج ومعنويته . وتبين وجود الاثر الايجابي لمتغيرات الحرية الاقتصادية على النمو في الامارات وكان هذا واضح من معلمة المتغير الوهمي (1.21) في حين كانت معلمة المتغير الوهمي للخصوصية في مصر سالبة وضعيفه وغير معنوية مما يدلل على عدم وجود أثر لمتغير الحرية على النمو ، في حين لم تظهر معلمة الخصوصية للعراق في النموذج .

ثانياً : التوصيات

1- الاهتمام ومتابعة تقارير الحرية الاقتصادية على المستوى العالمي والعربي والتعرف على موقع الدوله فيه ومحاولة الاهتمام المتواصل بتحسين الدرجة لبعض المتغيرات التي تنخفض بها .

2- موائمة الخطط الاقتصادية لوزارات الدولة ذات العلاقة برسم السياسات الاقتصادية مع المتطلبات التي يؤكد عليها مؤشر الحرية الاقتصادية ، لغرض رفع ترتيب الدولة ضمن المؤشر .

3- استحداث مؤسسة محلية خاصة بكل دوله لمتابعة التقارير الخاصة بالحرية الاقتصادية وغيرها في المؤشرات لدراستها وتحليلها ومعالجة نقاط الضعف بها .

4- الاستفاد من تجارب الدول التي تحتل الصدارة في مؤشر الحرية الاقتصادية .

المصادر

1) عبد الوهاب الامين ،- مبادى الاقتصاد الكلي – دور الحالة للنشر والتوزيع - عمان – 2002 .

2) عبد القادر محمد عبد القادر وايمان عطيه : اتجاهات حديثه في التنمية – الدار الجامعية الاسكندرية – 2003

3) عبد المطلب الحميد : النظرية الاقتصادية الدار الجامعية للنشر والتوزيع . الاسكندرية – 2007 .

4) جمال حلاوه وعلي صالح : مدخل الى علم التنمية ،ط1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع . عمان – 2009 .

5) توفيق عباس عبد عون : دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية) مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 26- المجلد السابع ،نيسان،2010 .

6) مصطفى مقدم : النمو الاقتصادي متاح على الموقع www.startimes.com

7) كيداتي سيد أحمد : اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتيسير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر – 2013 .

8) مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان ، معهد فريزر –الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي، 2015 .

9) التقرير السنوي للحرية الاقتصادية، 2015 *http:www.Fraser institute – org*

10) البطالة في الوطن العربي تقرير التنمية ، 2015 *http/Data/world bank.org*

11) معهد فريزر ومؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان – الحرية الاقتصادية في العالم العربي- التقرير السنوي -2015 .

12) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : نشرة ضمان الاستثمار، الكويت ، 2006.

13) قطاع شؤون السياسات الاقتصادية : دار التخطيط ودعم القرار – تقرير التطورات الاقتصادية ولاجتماعية بدولة الامارات ، وزارة الاقتصاد – 2014.

(14) AL BANK aldwali :doing business report 2005- 2014 index of economy fredom . herit age foundation ,2014

(15)Shapiro Edward/. : Macroeconomic Analysis/, Tohmson learning / 1995 – p429

(16) Gwarteny,TamesD.,Robert Lawson,ard Joshua C.Hall, economic freedom of the word,2015, Annual Report..Fraser Instiute ,www.Freethe word.com

الهوامش

[1] Shapiro Edward/. : Macroeconomic Analysis/, Tohmson learning / 1995 – p429

[2] عبد الوهاب الامين ،- مبادى الاقتصاد الكلي – دور الحالة للنشر والتوزيع - عمان – 2002 ص 371 .

[3] عبد القادر محمد عبد القادر وايمان عطيه : اتجاهات حديثه في التنمية – الدار الجامعية الاسكندرية – 2003 –ص 12.

[4] عبد المطلب الحميد : النظرية الاقتصادية الدار الجامعية للنشر والتوزيع . الاسكندرية - 2007 - ص 468 – 465

[5] جمال حلاوه وعلي صالح : مدخل الى علم التنمية ،ط1 ، دار الشروق للنشر والتوزيع . عمان – 2009 ص 29 – 34

[6] توفيق عباس عبد عون : دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء (العراق – دراسة تطبيقية) مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 26- المجلد السابع ،نيسان،2010 ،ص28

[7] مصطفى مقدم : النمو الاقتصادي متاح على الموقع www.startimes.com

[8] كيداتي سيد أحمد : اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتيسير ، جامعة ابي بكر بلقايد ، الجزائر – 2013 – ص55-56

[9] مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان ، معهد فريزر –الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقرير السنوي، 2015 .

[10] التقرير السنوي للحرية الاقتصادية، 2015 *http:www.Fraser institute – org*

[11] البطالة في الوطن العربي تقرير التنمية ، 2015, *http/Data/world bank.org*

[12] معهد فريزر ومؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان - الحرية الاقتصادية في العالم العربي- التقرير السنوي -2015 ص8

[13] Gwarteny,TamesD.,Robert Lawson,ard Joshua C.Hall,economicfreedom of the word,2015, Annual Report..Fraser Instiute ,www.Freethe word.com

[14] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : نشرة ضمان الاستثمار، الكويت ، 2006، ص18

[15] www.omanirf-org

[*] اما دليل المؤشر (80-100) حرية اقتصادية كاملة ،(70 – 79.9) حرية شبة كاملة (60-)69.9 حرية متوسطة ،(50-59.5) حرية ضعيفة (0- 49.9) حرية معدومة

[16] معهد هيرتاج : تقرير الحرية الاقتصادي العالمي – 2016 . على الموقع www.hertage-org

[17] قطاع شؤون السياسات الاقتصادية : دار التخطيط ودعم القرار – تقرير التطورات الاقتصادية ولاجتماعية بدولة الامارات ، وزارة الاقتصاد – 2014 – ص 72 – 73 .

[18] AL BANK aldwali :doing business report 2005- 2014 index of economy fredom . herit age foundation ,2014

[19] د. عادل عامر : كيفية مواجهة الفساد في مصر – شبكة الاعلام العربية – مصر ، 2014 .www.oheet.com

[20] تقرير الحرية الاقتصادية للعالم العربي – التقرير السنوي - 2015